

مصارف القاهرة

خلاصة انشأها حضرة الكراونل السركون مكت منكريف وكيل نظارة الاشغال العمومية وترجمها عن الاصل الانكليزي حضرة ابراهيم بك مصور رئيس قلم الترجمة في نظارة الاشغال

ان سعادة ناظر الخارجية قد بعثت الى نظارة الاشغال العمومية بافادة رقم ٦ يناير (ك ٢) الماضي بقول فيها انه قد نقر تأليف لجنة من ثلاثة مهندسين احدهم فرنسي وآخر الماني واخر انكليزي للنظر في تصريف اقدار القاهرة والبحث في المشروعات التي تقدم في هذا الموضوع. وقد قال سعادته ايضاً في الافادة المذكورة ان على اللجنة المتقدم ذكرها ان توضح للحكومة المصرية ما تراه من هذه المشروعات افضلها من حيث الاقتصاد واجراء العمل وعليها ايضاً ان تدخل على ذلك المشروع كل ما تراه لازماً من التعديلات واذا لم تر شيئاً من المشروعات المذكورة سديداً وافيّاً ترتب عليها ان تضع مشروعاً لذلك ويكون ما تشير به باجماع اراء اعضائها فان لم تنف اراؤهم للحكومة المصرية ان تضيف الى اللجنة مهندساً بلجياً تكون اراء الترتيق الذي يخاز هو اليد راجحة. وتنتهي مهمة هذه اللجنة عند تقديمها التقرير النهائي. انتهى

وعلى ذلك طلب من الثلاث الدول العظمى ذات الشأن ان تذكر (من اجل تأليف هذه اللجنة) اسما مهندسين ذوي المام خصوصي بتصريف اقدار المدن فاجابت الدول هذا الطالب واخبر من بينهم ثلاثة وهم المسيو هو برخت من برلين والمسيو جيران من مرسيلا والمستر لو من لندن وكتب اليهم بالجيء الى القاهرة في اول فبراير (شباط) الماضي وضرب لم اجل قدره ستة اشايح لتقدم تقريرهم فحضروا الى العاصمة وانتطعلوا بكليتهم الى مهمتهم بكل جهده ونشاط ولم يأت اليوم العاشر من شهر مارس حتى امضوا تقريرهم وقدموه الى هذه النظارة وهو مقسوم الى ثلاثة اقسام ففي الاول بحثت اللجنة بحثاً مدققاً في المشروعات التي عرضت عليها وعلقت اعتراضاتها على كل واحد منها وفي الثاني اوردت ما هي المسألة التي طلب منها حلها وتصريحها واتت من وجه عام على ابضاح حالة القاهرة من حيث الظواهر الارضية والمجوتويات طبيعة التربة والمياه المستعملة وفضان النيل واطوال الشوارع وعدد المنازل والمساجد والسكان الى غير ذلك من البيانات والابضاحات. وفي الثالث قررت المبادئ الاساسية التي يجب تصريف اقدار المدينة بموجبها. وفي ما يأتي نذكر كل قسم من الثلاثة

الاقسام المتقدم ذكرها فنقول فيما يختص بالنقسم الاول

ان المشروعات التي عرضت على اللجنة بلغت ثلاثين عدداً خمسة منها فقط من مهندسين

مصريين والباقي من مهندسين مختلبي الجنسية بين انجليزيين وفرنسيين وهولنديين
وابطالانيين ورومانيين وغيرهم . ومن هذه المشروعات تسعة ليست سوى قواعد جامعة فيما
يتعلق بتصريف انذار المدن من وجه عام ويرى اصحابها ان تلك القواعد يمكن العمل بها
في تصريف انذار القاهرة ومنها واحد وعشرون مذكور فيها قواعد تعلق بنوع خصوصي
بالمدينة المذكورة ولاصحابها معلومات متفاوتة في هذا الموضوع . وقد زعم احد من ان مياه
الامطار في القطر المصري كالمطار بلاد المنطنة الحارة وجاء اربعة منهم بكلام لا يخرج عن
حد المحرظات الموجزة وثلاثة عشر منهم بشيرون باتخاذ طريقة الصرف الاعتيادية اربعة
من هؤلاء يقولون بان تدفع الانذار في المصارف بضغط الهواء او تجنّب بتزريقه من
تلك المصارف واما التسعة الآخرون فلا يرون احسن من ان تصرف تلك الانذار في
المصارف بفعل الثقل الطبيعي . قالت اللجنة عن طريقة التريق الاول ما يأتي

من حيث ان مدينة القاهرة يسورها استخدام المياه بكثرة في جميع فصول السنة والمطر
فيها نادر جداً حتى لا يزيد متوسط ارتفاع المياه الهاطلة في العام كله عن اربعة وثلاثين
مليمترًا ويسهل فيها اثناء مصارف ذات انحدار يتأتى معه انصراف مواد الانذار بفعل
الثقل فاللجنة ترى ان الطريقة الهوائية مما كانت لا يصح اتخاذها على وجه عام اهـ .
ثم تدرجت اللجنة الى البحث في التسعة المشروعات التي اشار اصحابها بتصريف الانذار بفعل
الثقل مجتًا دقياً وابانت بالانصبل التام الاسباب التي حملتها على رفض كل من تلك
المشروعات . قالت فيما يخص المشروع الذي قدمه المستر بلديون لتام في عام ١٨٨٦ -
١٨٩٠ ما يأتي

ان المشروع المذكور هو حل لطيف للمسألة التي نحن بصدد حلها لكن عيوبه ظاهرة وهي
اربعة الاول انه يستدعي ننته طائانه والثاني انه يحتاج فيو الى آلات عديدة والثالث
انه يتعذر اتخاذه في كثير من الشوارع والرابع انه يستوجب اقامة مخازن عديدة في
اواسط المدينة تجتمع اليها المياه القذرة فتخزن فيها . انتهى . هذا واما المشروعات الباقية
فهي ثلاثة الاول مشروع الخواجات متيو ودوان وكلاهما مقاولان فرنسيان مشهوران
والثاني مشروع محمود افندي فهمي وهو مهندس مصري تابع لهذه النظارة والثالث مشروع
المستر جون بريس مهندس صهي في ادارة مصالح الصحة ومن حيث ان اللجنة لا يمكنها ان
تحكم حكماً مطلقاً بافضلية واحد من هذه المشروعات الثلاثة دون الآخر فهمي ترى انها جميعاً
متساوية في الاهمية وكلها تشمل على مجمل الطريقة الضلي التي يجب اتخاذها . ولما كانت

هذه اللجنة في هذا التزم من تقريرها قد اطلقت العنان في انتقاد المشروعات المختلفة التي عرضت عليها فالذي نراه ان يعتبر النسم المذكور سرياً

اما في النسم الثاني فقد قمت اللجنة بمدينة القاهرة الى تعيين مختلفين الاول الاعلى وفيه العار قائم على مرتعات من الارض ابتدؤها عند اسافلها خط مفروض شرقي المخلج المصري يتد نحو الصحراء وخط حضض القمامة واكثر اهلها وطيبون . والثاني الادنى وفيه العار قائم على سهل يتد غرباً الى النيل وهو اهل بالاجاب والموسرين من الوطنيين . ثم قالت ان التربة المشادة عليها المدينة لا بتعذر اقامة المصارف فيها وعندها ان تلك التربة لا تنفذ منها المياه كثيراً لانه عند ارتفاع مياه النيل سبعة اذنا وخمسة وثلاثين سنتيمتراً فوق ادنى التخاريق يكون متوسط ارتفاع مياه الينابيع كما قيست في الآبار ثلاثة اذنا وثلثين سنتيمتراً فقط واما مقدار مياه الامطار طول السنة ثلاثاً وثلاثون مليمتراً . ثم قالت ان سطح معمر المدينة يبلغ ١٦٣٠ هكتاراً اي ٢٨٨٠ فدانا من الارض وطول شوارعها ٢٥٢ كيلومتراً و ٢٤ متراً وعدد سكانها ٢٧٤٨٢٨ نفساً منهم ٢١٦٥٠ اجانب وان في قسم المدينة الاكثر اهلاً ١٤٤٥ نفساً للندان الواحد من المساحة المتقدم ذكرها وفي اقلها اهلاً ٢٦٨ نفساً فقط . ثم ان مياه الشرب في القاهرة موكل امرها الى شركة تديرها وهي تستورد من النيل من نقطة شمالي كوبري قصر النيل بينها وبينه مسافة قصيرة فتسير الى طلبات مقامة في جوار تلك النقطة ومن تلك الطلبات يرسل جزء منها الى حياض للترويق مقامة بالقرب من العباسية ويرسل الجزء الآخر الى المدينة نياً في المواشير الاخرى المقامة فيها . ومن حياض الترويق اثنان ترسل المياه المروقة منها الى القلعة . اما مقدار ما تورد الشركة المذكورة من المياه في اليوم الواحد فخمسة وثلاثون الف متر مكعب . وقالت اللجنة ان في القاهرة ٥٥٥٩٧ بيتاً و ٢٧٩ جامعاً لا يأخذ مياه الشركة منها سوى ٤٢٩٧ بيتاً وعشرة جماع واما مياه الباقي من تلك البيوت والمساجد فيستورد بعضها من الآبار وبعضها من صهاريج غلا في اثناء الفيضان وبعضها من المقاتين منقولة من النيل مباشرة

وقالت اللجنة المذكورة ان مياه الاقذار في القاهرة تجتمع الآن (لعدم المصارف فيها) في خزانات مقامة تحت المنازل فيصرف قسم منها في الارض وينزح القسم الآخر كلما اقتضت الحال ذلك وطريقة الترح كانت على غاية البساطة ولكن لما تالفت شركة ترح المواد البازية صارت تترج تلك الخزانات بطلبات بخارية تنصص المواد منها وتلقيها في عربات حوضية مسدودة سداً محملاً مثل مواد تلك الخزانات الى خارج المدينة . هذا

وقد عاينت المخلج المصري بكل تدقيق من مبتدأه الى انتهاءه والمنازل جميعها من منازل الاغنياء الى منازل الفقراء والجوامع والحمامات العمومية وقالت عن ذلك ما يأتي — ان المحلات الخفية المعروفة بالعش هي من اشد ما يمكن للذهن ان يتصوره من الاماكن المضره بالصحة . انتهى . وقد شاهدت بيوتاً يملكها وطنيون متوسطو الحال يشتمل البيت الواحد منها على طبتين (دورين) ومقدمة (واجنه) مزينة احجاراً بالقوش المنحورة فقالت عنها من حيث الصحة ما يأتي — ان هذه البيوت هي من حيث النظافة والتدابير الصحية في حال يرثى لها ويصعب ان يصور للذهن اسوأ منها انتهى . وقد شاهدت في بيوت المصريين ايضاً ان المرتفع والمطبخ مخاذايان احدهما باراء الآخر وكلاهما في الغالب قائم في منتصف المنزل ولها خزان ذو قعر سائب يتد على طول ذلك المنزل انتهى

ثم ان اللجنة قد عاينت المرتفات في مسجد السيدي زيب والجامع الازهر خصوصاً فوجدتها محلاً للانتقاد لعدم متانتها واما مرتفات جامع سيدنا الحسين التي اصلحت من عهد قريب فقد اقرت بما على مناسبتها . وقد رأت ان الاربعة المرتفات العمومية المنامة في جيبية الازبكية يدخلها في اليوم الواحد تسعة آلاف نفس لتضاء حاجاتهم . وقالت ان ما يخال ارض المدينة من الماء البرازية من هذه المرتفات يبلغ مائة وواحداً واربعين ألفاً من الازهار المكعبة في السنة الواحدة فتشحن الارض قذارة وتسد مياه الآبار التي يستقى منها العدد العديد من الاهالي انتهى . هذا وان حالاً مثل هذه خلقت من التدابير الصحية تستلزم بالبدية كثرة عدد الوفيات فان اللجنة قد رجعت وترسدت تلك الوفيات في القاهرة ستاً واربعين وعشراً في الالف من السكان في السنة وقد قابلت الوفيات المذكورة بوفيات ثلاث وثلاثين مدينة كبرى من مدن اوربا واميركا واهند فلم يكن منها ما يتجاوز وفياتها اربعين في الالف الا مدينة مدراس فقط فان الوفيات فيها ثمان واربعون . واما وفيات المدن العظمى في اوربا ففي لندن تبلغ سبع عشرة واربعه اعشار وفي باريس ثلاثاً وعشرين وخمسة اعشار وفي برلين ثلاثاً وعشرين وسبعة اعشار وفي مرسيلا تسعاً وعشرين وسبعة اعشار . فمن ذا يرى ان متوسط وفيات القاهرة تكاد تكون اكثر من وفيات اية مدينة مدينة اخرى مع ان الطبيعة قد خصتها باقليم يقرب من ان يكون عدم مثل والنظير في الجودة

وما اوضحته اللجنة ان البلاد الانكليزية قد اتفقت في سبيل الاصلاحات الصحية اكثر من ثلاثة وعشرين مليون جيبه مصري وذلك بين عام ١٨٧١ وعام ١٨٨٧ ومن ذلك اربعة

ملايين جنيه انفتت في مدينة لندن وحدها . وإن ما انفق في مدينة برلين في سبيل تلك
الاصلاحات بلغ ثلاثة ملايين جنيه وأريد وإن ما ينفق الآن في مدينة مرسيلا (وهي تضاهي
مدينة القاهرة انصاعاً) يبلغ ١٢٠٠٠٠٠٠ جنيه . ثم ان الرفيات في مدينة لندن قد نقصت
نقصاً ظاهراً اذ صارت اليوم الى سبع عشرة واربعة اعشار في الالف كما تقدم وكانت منذ
عشرين سنة مضت ثلاثاً وعشرين وسبعة اعشار . وفي مدينة برلين نقصت في ثلثي عشرة سنة
من تسع وثلاثين الى ثلاث وعشرين وسبعة اعشار . وقد تحررت اللجنة في ما اذا كان
يتأتى للمدينة القاهرة ان تنقص الرفيات فيها نقصها في البلاد الاخرى لو اقيمت لها مصارف
للاقتدار وقالت في ذلك ما يأتي . ان عند المصريين ابناء العرب عوائد وتدابير صحية منيفة
يصح ان يناولها كثير من الاوربيين وفي تشهد بان الوطنيين لا يأتون من احداث كل
ما من شأنه تصريف اقدار المدينة وعندنا ان جعل مدينة من المدن التي يجهل اهلها
حاجات المدن ملائمة للصحة لا يتأتى قط بلوائح البوليس بل بتعليمهم ماهية النظافة والتدابير
الصحية وتسهيل الوسائل التي تمكنهم من مراعاتها ويجب ايضاً اتخاذ الوسائل لدخول الهواء
اللائم في الشوارع والمساكن وإيراد المياه الراقية باحتياجات السكان ومنع القذارة عن
الارض والمنازل وحفظ ماء الشرب والطعام من النجاسة والذنس . والامر الاول في المسألة
التي نحن بصدها انما هو تصريف اقدار الشوارع وحفظ الارض والماء من الاوضار التي
اخلفت هذه العقدة تبعاً مسألة تطهير المساكن فهي حيث قد نحل بحكم التابعة . هذا ولا ريب في
ان ما يتيسر مباشرة من الاعمال على الفور شيئاً عن اصلاح حسيم لا ريب فيه
واما القسم الثالث فهو الرسمي من التقرير اذ ايات اللجنة فيو المبادئ التي يجب
اتباعها لتصريف اقدار المدينة والمشروع العمومي الذي يقتضي اتخاذه من اجل ذلك
وقد بدأت في هذا القسم بالاشارة الى مذكرة الشاه جناب المسو بارو في العاشر من
شهر يوليو الماضي ذكر فيها مبادئ تبين للجنة انها هي المبادئ الحقيقية التي يجب اتباعها
والتعميل عليها فانها بسيطة لا تعيد فيها فلا تستلزم الاقامة مصارف اعبيادية تسير فيها
الاقتدار بحكم الفل حتى تنتهي الى نقطة واحدة تستقر فيها ثم ترفع تلك الاقدار بالطلبات
المأصلة فتلقيها في مجار . فهذه النظارة بسرها ان ترى ان المبادئ التي اجمعت آراء هذه
اللجنة المؤلفة من مهندسين مختلي الجنسية على اتخاذاها هي عين المبادئ التي كان احد موظفيها
قد سبق . وأشار بها وإن من الثلاثة المشروعات التي فضلها اللجنة على الثلاثين مشروعاً
التي عرضت عليها اثنين صاحبها مهندسان في خدمة الحكومة المصرية واحدهما من الوطنيين

وقد أشارت اللجنة باتخاذ الطريقة المعروفة بالتجميع وهي ان المواد البرازية ومياه
 الخدمة البيتية كماء الفضيل والمطابخ وما شاكل ذلك ومياه الري والامطار تجتمع كلها في
 مصارف تسير فيها بفعل الانحدار الى نقطة واحدة تستقر فيها ثم ترفع بالطلبات الى على
 مفروض وتدفق بقدر ما يمكن من السرعة في مواسير من الحديد الظهر حتى تنتهي الى اراضي
 الزراعة فتروى بها رياً نافعاً. وهي ترى ان الصحراء التي الى الجهة الشمالية الشرقية من المدينة
 مسور جداً جعلها حقلاً يروى بمياه المصارف المذكورة فاذا باسرت ذلك الحقل ابديت
 التدبير وايدراة صالحة فلا بد من ان يشأ عنه ربح جزيل . ثم قالت اللجنة ان المواد
 المذكورة تبقى مندفة في المواسير الى نهار بغير انقطاع لا تتل من تلك المواسير ولا
 يظهر فسادها ولا تعرض للهواء الجوي انتهى . وقد عارضت هذه اللجنة في اوائل تقريرها معارضة
 شديدة في اقامة محل لتجفيف المواد البرازية ثم سحبها واستعمالها ساداً للارض لان ذلك
 يولد امراضاً معدية كثيرة الانواع وهو لا محالة يضر في الناس الذين في جوار ذلك الممل
 ضرراً بليغاً لا يجوز قط ان يسمح بمحدثه . هذا وقد جعلت محل الطلبات بالقرب من
 نقطة تلاقي الخليج المصري بالترعة الاسماعيليه على مسافة ستمائة متر تقريباً عن جامع الظاهر
 الى الجهة البحرية والمساحة التي تستدعيها اقامة الطلبات والحياض في ذلك المثل نحو
 فدان واحد واثني عشر قيراطاً من الارض . وقسمت المدينة من حيث حد المصارف الى
 اربع مناطق كبرى في كل منطقة منها مصرف رئيسي يكون وضعه احظ من وضع المصارف
 الفرعية الصابة فيه على كلا جانبيه واول انحدار منها . فالمنطقة الاولى تشمل الانحاء العليا
 من المدينة وهي المجاورة للصحراء والقلعة ويتدئ مصرفها الرئيسي عند باب معادة ويسير
 الى الشمال الشرقي من جامع ابن طولون ويقطع شارع محمد علي متبعاً وجهة الشارع المار
 شرقي جامع المؤيد وجامع الغوري وجامع فلاون ثم باب النوح و باب الحسينية حتى ينتهي
 الى الطلبات المذكورة . واما المنطقة الثانية فتشمل مصر المتيقة ومن هناك يتدئ مصرفها
 الرئيسي متبعاً الشارع العمومي ماراً بقرية الخليج الى جامع السيدة زينب ومن ثم يسير مع الخليج
 نحو حتى يتصل الى الطلبات . قالت اللجنة عن هذا الخليج ما يأتي - بما انه يظهر ان
 الخليج المصري يجب ابقائه مراعاة للتقاليد النلية الواجبة المراعاة في مقام مصرف المنطقة الثانية
 تحت ارض قاعه على ان الضرر الناشئ عنه من حيث الصحة لا يتبع امتناعاً تاماً الا منى
 ردم ومع ذلك فانه اذا حصر مجراه في صحن من بناء بعام فوق المصرف تنصلح الحال انصلاًحاً
 يذكر . واما المنطقة الثالثة فيسير مصرفها الرئيسي من جنوبي المدينة متبعاً سير خط حديد

حلوان حتى نظارة المالية وهناك يعطف الى الشرق داخلاً في شارع الدواوين فشارع البستان ثم شارع عابدين الى لوكدت شبرد شمالاً ومن ثم يميل الى اليمين فيقطع شارع الاربكية وشارع كلوت بك وشارع الفجالة مجازاً الى ازمة وعطف وينع شارع العاصية حتى ينتهي الى الطلبات . واما المنطقة الرابعة فيبتدئ مصرفها عند ثم الخليج وينع شارع مصر العتيقة حتى الكنيسة الانكليزية ومن ثم يسير في فم التوفيقية حتى يتصل ببحر الترعة الاسماعيلية فوسير على مجازاة هذه الترعة الى ان ينتهي الى الطلبات . ويتصل بهذا المصرف مصرفان فرعيان تنصرف فيهما اقدار بولاق وجزيرة بدران

ثم نظرت اللجنة في هذا التسم من تنويرها الى مسألة في من الاهمية بمكان وهي حساب معظم المياه التي يجب ان تسعها هذه المصارف واوضحت كيفية توصيلها الى معرفة مقدار ما تنصرف من تلك المياه فقالت انه اربعة ليترات للكنتار الواحد في الثانية وعليه يكون مقدار ما يصل الى الطلبات من جميع انحاء المدينة ومساحتها ١٦٦٠ هكتاراً ٦٥٢٠ ليترًا من الماء في الثانية او ٥٦٢٢٢٨ مترًا مكعبًا في اليوم الواحد . فهذا الاتساع كافٍ ايضاً لتصرف معظم مياه الامطار المعروف للآن مقداره في مدينة القاهرة ولكن بما ان هذه الامطار نادرة عزيزة فيها فلا يعتمد عليها في الري بل تنصرف في الترعة الاسماعيلية من فتحات تعمل لهذا الغرض

وبعد ذلك اخذت اللجنة في ايراد التعليقات التي يجب اتباعها فيما يخص بسعة المصارف وجمعها واشكالها وكيفية تهويتها ومقدار انحدارها الى غير ذلك . فهي (اي اللجنة) تقول انه يسهل جعل مرتفعات الحمامات العمومية ومرتفعات الجوامع والمرتفعات العمومية والاسئلة والبنائيع جميعها مناسبة لطريقة الصرف المنار اليها واما منازل الاهالي من الوطنيين فلا يعلم الآن كم يكون في الامكان اجراء هذه الطريقة عليها اما المسألة من وجهها الهندسي فلا صعوبة فيها . وعلى كلٍ فبما تقاعد الاهالي عن اتباع الطريقة المذكورة فترج المواد التذرة يومياً من المخلات العمومية التي يتقاطر اليها الالف من الاهالي والذين يكون احياء الاوربيين لا بد من ان يتشأ عن اصلاح الصحة في القاهرة . ثم قررت اللجنة مبدأ اشارت بعدم الخروج عن مطلقاً وهو ان لا يتصل بالمصارف العمومية الا المنارل التي تدخلها مياه شركة القاهرة وان لا يؤذن بتقدر الامكان باستعمال مصارف غير نافذة

فاذا اقتضت الحال مصارف من هذا النيل فيجب ان يجعل في اعاليها حياض يتدفق منها الماء من تنمو . ثم ان مقدار المادة التي تسميل في المصارف جميعها تبلغ ٧٥٠ ليترًا في

الثانية الواحدة او ٦٥٠٠٠ متر مكعب في اليوم الواحد وهذا المقدار هو في رأي اللجنة كافٍ لري حقل تبلغ مساحته ٣٧٥٠ فداناً من الارض وقالت ان احسن المواقع لذلك هو النضاه الذي بجوار البوليجون وراء العباسية . هذا ولا يصح الظن بان الارض في القطر المصري تتيج زراعتها اذنا اعتمد في ربيها على مياه المصارف فقط فان هذه الارض لا بد لها من مياه النيل ايضاً كالمعتاد ولكي يراعى الاقتصاد في اروائها على هذه الصورة يجب ان لا تكون مرتفعة جداً

هذا وقد قدرت اللجنة نفقات مشروع الصرف بمبلغ اثني عشر مليوناً وخمسمائة الف فرنك وذلك نحو خمسمائة الف جنيه مصري . وقد ختمت تقريرها بمينة ان الموقع الذي نستورد منه مياه الشركة غير مناسب وقالت انه كان يجب جعله فوق المدينة . ثم اشارت الى اجراء الاصلاحات الآتية وهي

اولاً تكثير المرتنقات العمومية فانها لازمة حتماً . ثانياً اصلاح مبضطات المجماع . ثالثاً اصلاح الاسلحة . رابعاً كسح ارضيات الازقة في احياء الاهالي حتى تنكشف الارضيات الاصلية وتبليطها اودكها بالمكادام . خامساً انشاء شوارع بقدر الاستطاعة في احياء الوطيين لانطلاق الهواء فيها وتجديده

هذا ملخص تقرير اللجنة ذُكرت فيه المواد الرئيسية التي اشغل عليها . والتقرير المذكور قد اعتمدته جميع اعضائها موقعين عليه باضاءاتهم ولذا فقد انتهت مهمة تلك اللجنة وصار على موظفي هذه النظارة اتباع تعليماتها في تجهيز المشروع التفصيلي لانشاء المصارف ووضع المقاييس اللازمة عنها . ولا ريب في ان ذلك يستلزم زمناً طويلاً وعملاً كثيراً . واول شيء يجب عمله هو رسم مضبوط لمدينة القاهرة وبستعان على ذلك بالخرط الموجودة والميزانيات المعمولة حديثاً ويكون الرسم بمقياس كبير حتى يتبين في موقع كل ميدان وزقاق وخطوط مواير الماء والغاز . ويجب ايضاً عمل ميزانيات الشوارع حتى يعلم بالضبط الكلي ارتفاع كل منها وانحداره . وكذا رسم كل مصرف من المصارف على حدوده بمحسباً حجمه وانحداره ووضع مقاييس شمسية تعرف بها مقدار نفقته . وايضاً وضع المقاييس والرسم اللازمة لكل من المرتنقات العمومية والحمامات المستصلحة وكل ما يتعلق بالمصارف . ومن الاقتضاء عمل رسم مستوفي لبنايات الطلبات والحياض الى غير ذلك . ثم يجب تعيين الموقع المناسب للحقل الذي تروى ارضه بمياه المصارف ووضع مقاييس شمسية تعرف بها نفقته جعله صالحاً للزراعة وارسال مياه النيل ومياه المصارف اليه . والمطلوب ان يكون تجهيز المشروع العام تحت

مناظرة جناب الميوس باروا وبمساعدة في ذلك موظفون من هذه النظارة مع المهندس الصحي التابع لإدارة عموم الصحة وربما صح ان ينشأ المندر وليم ولس مدير مدرسة الزراعة فيما يخص بالارض التي تروى بمياه المصارف

هذا والذي نرجوه انه اذا بُدلت المهمة اقصاها وبالجهد اوسعته يتم لنا تجهيز التصميم لتصريف افذار القاهرة في شهر أكتوبر المقبل وما يجب ذكره في هذا الصدد انه ولئن كانت اللجنة قد اتمت اعمال مهمتها التي اتتبت من اجلها وأخذ اعضاؤها مكاناتهم فقد اظهر كل منهم رغبة الشخصية في ان يمد الحكومة برايو اذا اقتضت الحال ذلك ولذا ترى هذه النظارة ان تعرض التصميم برئوس على كل واحد منهم بمردده ويطلب منهم الانتقاد عليه لاعتمادها انما عندهم من الاختبار يمكنهم من ان يشيروا بتعديلات يجب ادخالها على ذلك التصميم او بالمحفظات مفيدة فيما يتعلق بتفاصيله وربما تأتي هذه النظارة عند حلول اليوم الخامس عشر من شهر نوفمبر ان تكون على استعداد من ان تدرج في الميزانية الصناعية الاوربية اعلانات تدع فيها الممولين الى تقديم عضاءاتهم عن هذه العملة . ومن الضروري ان لا تنقح المظاريف الا بعد الاعلان بثلاثة اشهر اواربعة . فاذا كانت المبالغ اللازمة جاهزة حينئذ تحت تصرف النظارة فيبتدأ في العمل من اول ابريل عام ١٨٩٢ ولا يضي على ذلك سنتان حتى يكون المجره الاكبر من المصارف قد أعد للاستعمال واما اقبال تلك المصارف بجميع منازل الوطنيين فلا يتاى الا بعد فوات السنين العديدة

بحيرة الفيوم

التأمت الجمعية الجغرافية المصرية في الثامن من ابريل في دار المحكمة المختلطة وخطب سعادة الدكتور برشش باشا خطبة موضوعها بحيرة الفيوم جمع فيها كل ما ذكر في الآثار المصرية القديمة عن هذه البحيرة واستدل منه على انها كانت تغطي بلاد الفيوم كلها في ايام الدول المصرية الاولى ولم تكن المباني تقام حينئذ الا على شاطئها او في الصحراء المجاورة واما المباني التي اوطأ منها فقد اقيمت بعد ان جفت البحيرة ولم تعد تستعمل لري الوجه البحري وايد ما ذكره هيرودوتس المؤرخ عن اتساعها وعمقها . وقال ان ما بقي من الآثار القديمة جداً في الفيوم يمكن الاستدلال على انه كان على جزائر في تلك البحيرة . وان بعض الاسماء الباقية الى الآن تؤيد ما تقدم فان كلمة ليرنت اليونانية مشتقة من كلمة مصرية قديمة معناها "على شاطئ البحيرة" وكلمة اللاهون معناها مدخل البحيرة